

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي Promoting financial inclusion in Algeria in the light of the Indian experience initiatives in financial inclusion

سلايمية ظريفة^{1*} ، طبايبية سليمة²

Tebaibia salima

Selaimia drifa

¹ جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، drifa.selaimia@gmail.com

² جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، salimatebaibia@gmail.com

تاريخ النشر: 2023-04-06

تاريخ القبول: 2023-02-22

تاريخ الاستلام: 2023-01-14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع الشمول المالي في الجزائر وآليات تعزيزه وذلك بتسليط الضوء على التجربة الهندية في الشمول المالي باعتبارها من التجارب الرائدة في هذا المجال ومحاولة الاستفادة منها وذلك بتحليل العوامل التي أسست لنجاح هذه التجربة والتطرق لمختلف المبادرات التي قامت بها.

ولقد خلصت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات التي تقف أمام اتساع قاعدة الشمول المالي في الجزائر والتي ترجع بالأساس إلى ضعف البنية المالية والرقمية، حيث يمكن التغلب عليها من خلال تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي على غرار ما قامت به الهند.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الخدمات المالية والمصرفية، البنية التحتية المالية، أنظمة الدفع الإلكتروني.

تصنيف JEL : E42, G21, G51, G53

Abstract:

This study aims to stand on the reality of financial inclusion in Algeria and the mechanisms to enhance it by highlighting the Indian experience in financial inclusion as one of the pioneering experiences in this field and trying to benefit from it by analyzing the factors that established the success of this experience and addressing the various initiatives that it has undertaken.

The study concluded that there are many challenges that stand in front of the expansion of the base of financial inclusion in Algeria, which are mainly due to the weakness of the financial and digital infrastructure, which can be overcome by accelerating the transition towards the digital economy, similar to what India has done.

Keywords: financial inclusion, indicators of financial inclusion, financial and banking services, financial infrastructure, electronic payment systems.

JEL Classification Codes : E42, G21, G51, G53

1. مقدمة:

* المؤلف المرسل

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

بدأ الاهتمام بموضوع الشمول المالي من قبل مختلف صانعي السياسات المالية والاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة والنامية عقب الأزمة المالية العالمية 2008، على اعتبار أن القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وبالأخص الفئات المحرومة له أثر بالغ على تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي والسياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ذات الوقت يعكس نطاق تطبيق الشمول المالي درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول.

وتعتبر التجربة الهندية وفقا للعديد من المؤسسات الدولية من بين أنجح التجارب العالمية على صعيد زيادة مستويات الشمول المالي، حيث أحرزت الحكومة الهندية في الآونة الأخيرة تقدما كبيرا باتجاه تعزيز فرص نفاذ غالبية المواطنين إلى الخدمات المصرفية والمالية.

وبالنسبة للجزائر لا تزال مستويات الشمول المالي منخفضة، لذلك هي بحاجة لإرساء القواعد اللازمة لتحقيق الشمول المالي، بالاستفادة من تجارب بعض الدول التي حققت تقدما بارزا في هذا المجال. تأسيسا على ما سبق فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي: فيما تتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية؟ وبذلك نتبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالشمول المالي؟ وماهي متطلباته ومعوقاته؟
 - ✓ كيف تمكنت الهند من تحسين مستويات الشمول المالي؟
 - ✓ ماهي السبل الكفيلة بتحسين مستويات الشمول المالي في الجزائر؟
- وقصد معالجة هذه الإشكالية قمنا بوضع الفرضيات التالية:
- ✓ تمكنت الهند من تحقيق قدر كبير من الشمول المالي بفضل المبادرات التي قامت بها.
 - ✓ ارتكزت المبادرات الهندية في مجال الشمول المالي على تطور دواليب الاقتصاد الرقمي.
 - ✓ يمكن للجزائر تعزيز الشمول المالي بالاستفادة من التجربة الهندية في هذا المجال.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ إبراز أهمية الشمول المالي والوقوف على متطلباته ومعيقاته.
- ✓ تحليل واقع الشمول المالي في الهند وذلك بالتطرق لأهم أسسه وأبرز مبادراته.
- ✓ تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر وإيجاد مختلف السبل الممكنة لتعزيزه بالاستفادة من التجربة الهندية.

حيث تستمد هذه الدراسة أهميتها من مساهمة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة. كذلك تبرز أهميتها في تقديم رؤية موضوعية عن واقع الشمول المالي في الجزائر وسبل الارتقاء به وتطويره.

ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالشمول المالي، وواقعه وتحدياته سواء في التجربة الهندية أو التجربة الجزائرية.

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

1.2 مفهوم الشمول المالي:

يقصد بالشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (البنك الدولي، 2022)

كما يعني الشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، خدمات الدفع والتحويل، التأمين والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن كذلك حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، لتقادي اللجوء إلى القنوات غير الرسمية والتي لا تخضع للجهات الرقابية وتعتمد غالبا على أسعار مرتفعة. (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017)

حيث يتم قياس الشمول المالي من خلال قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة، وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى والمتمثلة في جانب الطلب، وعليه فإن الشمول المالي يهدف إلى توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب.

2.2 أهمية الشمول المالي:

يرتبط الشمول المالي ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي وتحقيق سبعة أهداف من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام 2015 ، ولا سيما في مجالات مكافحة الفقر، وتعزيز فرص الاستثمار ودوران رؤوس الأموال للتنمية المحلية، والالتزام بالقوانين، وتمكين الفئات المهمشة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين ظروف المرأة، وإيجاد فرص جديدة للتوظيف وتخفيض مستوى البطالة، وتحسين جودة حياة المواطنين. ويمكن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي كآتي: (مجموعة البنك الدولي، 2018)

- ✓ يساعد الشمول المالي في تحسين الاستقرار المالي؛
- ✓ يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛
- ✓ يساعد على تقنين القنوات غير الرسمية؛
- ✓ يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين وبالتالي خفض معدلات البطالة وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة؛
- ✓ يقلص من نسبة الفقر، وذلك بتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويل يساعدها على تحسين مستويات معيشتها؛

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

- ✓ يؤدي إلى دمج محدودي الدخل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لهم؛
- ✓ يساعد على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والاقارب البعيدين في الأوقات الصعبة وزيادة المدخرات؛
- ✓ يقلل من تكاليف استلام المدفوعات خاصة مع الخدمات المالية الرقمية؛
- ✓ يساعد التحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية في الحد من الفساد وتحسين مستوى الكفاءة.

3.2 أبعاد الشمول المالي:

رافقت التطورات في مفهوم الشمول المالي توسعا في طبيعة أبعاده لتشمل : (Global partnership for financial inclusion, 2016)

- ✓ الوصول إلى الخدمات المالية: ويضم هذا البعد العديد من المؤشرات، منها: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ، عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، عدد الحسابات المالية الرقمية،...
- ✓ استخدام الخدمات المالية: ويتعلق هذا البعد بمؤشرات عدة من أهمها: نسبة ملكية البالغين لحسابات لدى مؤسسات مالية رسمية، نسبة الادخار ونسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية، نسبة المدفوعات الرقمية،...
- ✓ جودة الخدمات والمنتجات المالية المقدمة: ويندرج ضمن هذا البعد مؤشر المعرفة المالية والمتعلق بمعرفة مختلف المفاهيم المالية الأساسية كالتضخم وسعر الفائدة، والسلوكيات المالية، ومتطلبات الإفصاح كوجود معلومات كافية وواضحة حول الخدمات المالية قبل عقد القرض، واستخدام اللغة المحلية ومؤشر متوسط تكلفة فتح حساب جاري وتكلفة الاحتفاظ به، ومؤشر متوسط تكلفة القروض، ...

4.2 متطلبات تعزيز الشمول المالي:

لتعزيز الشمول المالي يتعين العمل على: (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017)

1.4.2 دعم البنية التحتية المالية وذلك من خلال:

- ✓ توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم الشمول المالي؛
- ✓ تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية؛
- ✓ تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية مع الحد من المخاطر المحتملة لها؛
- ✓ التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول لما يعزز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أكبر لكافة فئات المجتمع؛

✓ إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان الشفافية وحماية حقوق مقدمي الخدمات.

2.4.2 حماية مستهلكي الخدمات المالية: والذي من شأنه زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي وبالتالي تعزيز مبدأ الشمول المالي، وهذا يتأتى من خلال:

✓ التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة ويسر، وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

✓ توفير المعلومات اللازمة والدقيقة للعملاء بما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج والخدمة بصورة منتظمة؛

✓ توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم

✓ حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة مناسبة؛

✓ توفير آليات مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة للتعامل مع شكاوى العملاء؛

✓ توعية وتنقيف العملاء بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم.

3.4.2 تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع: وذلك من خلال

✓ مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين بتقديم خدمات تتناسب واحتياجاتهم وقدراتهم؛

✓ ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الاقراض والتمويل؛

✓ التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية بما يمكن العملاء من الوصول إلى منتجات وخدمات متنوعة ذات جودة عالية بتكاليف معقولة وبكل شفافية ويسر؛

✓ تخفيض الرسوم والعمولات على الخدمات المالية؛

✓ تدريب موظفي مقدمي الخدمات المالية.

4.4.2 التنقيف المالي: يعتبر التنقيف المالي حجر الأساس لتحقيق الشمول المالي، فهو مزيج من الوعي والمعرفة

والمهارات والمواقف والقيم والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة ومدروسة من أجل تحقيق الرفاهية المالية للأفراد بأدنى درجات المخاطر. (غزال و بركات، 2020) ويتم ذلك بتصميم برامج التعليم المالي من خلال عدة

قنوات: (الطيب، 2020)

✓ إعداد استراتيجية وطنية للتنقيف المالي لزيادة الوعي والمعرفة المالية خاصة لأصحاب المشروعات الصغيرة والشباب والنساء ورواد الاعمال، وذوي الدخل المحدودة وسكان الارياف؛

✓ إدخال مادة التنقيف المالي في مناهج التعليم بمختلف أطواره؛

✓ استخدام وسائل الإعلام مثل التلفزيون، الإذاعة، الصحف، وسائل التعليم الالكتروني، وتطبيقات الهاتف

المحمول، وشبكات التواصل الاجتماعي كمنصات لتوسيع نطاق الاستفادة من التعليم المالي.

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

5.2 معوقات الشمول المالي: توجد العديد من المعوقات التي تحد من اتساع قاعدة الشمول المالي في العديد من الدول، وهي تكون على جانبي العرض والطلب على الخدمات المالية.

1.5.2 معوقات الطلب على الخدمات المالية: تعكس عوامل الطلب في معظمها المتغيرات المرتبطة بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والوحدات الاقتصادية وتشمل: (حسين نعمة و حسن مطر، 2018)

✓ **مستوى الدخل:** فدائما ما يكون الوضع المالي ذو أهمية كبيرة في الحصول على الخدمات المالية، لذلك يجد الفقراء صعوبة في الحصول على الخدمات المالية ولو كانت مصممة خصيصا لهم، كما أنهم كثيرا ما يواجهون مشكلة الدخل غير المنتظم، وهو ما يكون من الأسباب الرئيسية في استبعادهم ماليا.

✓ **مستوى التعليم:** تؤدي قلة المعرفة إلى قلة الخبرة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، لذلك يتوجب في هذه الحالة القيام بحملة تثقيف مالي لتمكين المستهلكين من الاطلاع على المنتجات والخدمات المالية واتخاذ قرارات واعية، مما يسهم في توسيع قاعدة الشمول المالي.

✓ **عامل الجنس والعمر:** غالبا ما يكون الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية محدودا للنساء لعدم امتلاكهن دخلا ثابتا أو أصولا كضمان على عكس الرجال، كذلك فإن مقدمي الخدمات كثيرا ما يركزون على شرائح المجتمع متوسطة العمر بخلاف كبار السن والمتقاعدين.

✓ **أهداف الأفراد:** فالشمول المالي يتأثر كذلك بالاحتياجات الائتمانية لمختلف شرائح المجتمع. فالأفراد يهدفون إلى تغطية الإسكان والمشاريع متناهية الصغر والاحتياجات الاستهلاكية. ونظرا لصعوبة الوصول إلى المصادر الرسمية للائتمان، فإن ذلك يحول دون تحقيق الشمول المالي.

✓ **الحواجز الثقافية والنفسية:** مثل اللغة وفقدان الثقة في المؤسسات المالية المصرفية، وبالتالي الاستبعاد الذاتي، فضلا عن المعوقات الدينية.

2.5.2 معوقات عرض الخدمات المالية: تعكس عوامل العرض في معظمها العوامل المرتبطة بطبيعة عمل المؤسسات المالية والمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتتضمن: (حسين نعمة و حسن مطر، 2018)

✓ **ضعف الانتشار المصرفي:** إن عدم إتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق وخاصة الريفية منها، قد يمنع الوصول إلى الخدمات المالية.

✓ **الافتقار إلى البنية التحتية المالية:** واتي تؤثر على المقرض والمقرض في الوصول إلى المعلومات التي تخص السجلات الائتمانية العامة، ومكاتب الائتمان الخاص، وكذلك المعلومات التي تخص الزبائن مثل الأهلية القانونية، الإفصاح عن الالتزامات المالية،... وهو ما يؤثر سلبا على تطوير الشمول المالي.

✓ **تعقيد المنتجات المالية:** إن التطورات السريعة في هذا المجال، قد خلقت عقبة إضافية لبعض شرائح المجتمع في التعامل مع الخدمات المالية والمصرفية.

- ✓ **التكاليف العالية:** يمثل ارتفاع التكاليف وانعدام الضمانات العينية حاجزا هاما أمام حصول الفقراء على الخدمات المالية، وهو ما يعوق الوصول إلى القطاع المالي والمصرفي.
- ✓ **بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية:** وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي، والذي يوفر بالأساس موارد قصيرة الأجل لا تلائم احتياجاتهم التمويلية .
- ✓ **سهولة الوصول إلى خدمات الائتمان البديلة:** عادة ما يكون الائتمان البديل من القطاع غير الرسمي أكثر جاذبية وخالي من المتاعب مقابل الحصول على قرض من أحد المصارف التجارية.
- ✓ **القوانين والتشريعات المعقدة:** والتي تعمل على عرقلة الحياة بدلا من تسهيلها ودون وجود أية مبررات لها.
- ✓ **السياسات الخاطئة وغير الرشيدة:** والتي تؤدي إلى إبعاد الشرائح الفقيرة عن الاندماج تحت مظلة النظام المالي الرسمي.
- ✓ **انعدام كفاءة السوق:** إن غياب اللوائح والتنظيمات المناسبة من شأنه جعل السوق يفقد الكفاءة في جذب شرائح المجتمع المستبعدة ماليا.

3. التجربة الهندية في الشمول المالي:

حققت الهند في الآونة الأخيرة زيادة كبيرة في مستويات الشمول المالي، ما جعلها من أنجح وأبرز التجارب العالمية في هذا المجال.

1.3 واقع الشمول المالي في الهند:

أظهرت مؤشرات الشمول المالي في الهند تحسنا كبيرا خلال الفترة الممتدة من مارس 2017 ومارس 2021، وذلك بنسبة 24%، حيث كانت أكبر نسبة ترجيح للبعد المتعلق باستخدام مختلف الخدمات المالية بنسبة 45%، يليه بعد الوصول لهذه الخدمات بنسبة 35%، ثم بعد الجودة بنسبة 20% (India Brand Equity Foundation, 2022)

فبالنسبة لمؤشرات استخدام الخدمات المالية في الهند فكان التحسن كبيرا خاصة بالنسبة لمؤشر ملكية حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة والذي انتقل من 35.2% سنة 2011 إلى 77,5% سنة 2021، كذلك تحسنت نسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة من 11,6% سنة 2011 إلى 14,1% سنة 2021، وأيضا شهدت نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ارتفاعا من 7,7% سنة 2011 إلى 12,8% سنة 2021، ووصلت نسبة القيام بمدفوعات رقمية أو الحصول عليها في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة إلى 34,9% سنة 2021 والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول 1: تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الهند

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

السنة	2011	2014	2017	2021
نسبة ملكية حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	35,2	53,1	79,9	77,5
نسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	11,6	14,4	19,6	14,1
نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	7,7	6,4	8,1	12,8
نسبة القيام بمدفوعات رقمية أو الحصول عليها في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	-	19,3	28,7	34,9

Source : WORLD BANK GROUP, 2012, 2015 , 2018, 2022

ولقد سجلت الهند تحسنا ملحوظا بالنسبة لمؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية، سواء من حيث عدد فروع البنوك التجارية أو عدد ماكينات الصراف الآلي بالنسبة لكل 100 ألف بالغ، كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول 2: تطور مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية في الهند

السنة	2011	2014	2017	2020
فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	10,47	12,82	14,51	14,74
ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	8,82	17,73	22	21,5

المصدر: البنك الدولي، 2022.

كذلك ارتفعت نسبة ملكية الحسابات المالية على الهاتف المحمول للذين تفوق أعمارهم عن 15 سنة من 2% سنة 2017 إلى 10,4% سنة 2021.

أما بالنسبة لمؤشرات جودة الخدمات المالية في الهند، فكما سبق وذكرنا أننا بأنها حققت النتائج الأضعف مقارنة بمؤشرات الوصول أو الاستخدام، كونها تتسم بارتفاع سعر فائدة الإقراض والذي ارتفع من 10,92% سنة 2004 إلى 13,31% سنة 2008 ثم انخفض إلى 10,16% سنة 2011 لينخفض إلى 8,69% سنة 2021. (البنك الدولي، 2022)

لذلك اتجهت سلوكيات الاقتراض بنسبة كبيرة إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء، والتي شكلت نسبة 32,3% سنة 2014، و32,7% سنة 2017، لتشهد انخفاضا طفيفا سنة 2021، حيث قدرت بـ 31,0%. (WORLD BANK GROUP, 2015. 2018. 2022) وهذا راجع للمجهودات التي بذلتها الحكومة الهندية.

2.3 أسس الشمول المالي في الهند:

استطاعت حكومة الهند دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج الوطنية على نطاق واسع بهدف تغطية البلد بأكمله على الرغم من تنوع جغرافية البلد ولغاته وتحديات الوصول. ومن أهم العوامل التي أسست لذلك نجد:

1.2.3 نظام الهوية الشامل آدهار:

تم إطلاق نظام "آدهار" سنة 2009 وهي كلمة تعني "الأساس" باللغة الهندية، وكان الغرض الأساسي منه يكمن في تسهيل مدفوعات الرعاية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا في الهند والتقليل من عمليات الاحتيال، وذلك بعد التحقق من صحة الصورة وبصمات الأصابع ومسح قزحية العين، حيث بإمكان كل مواطن هندي المطالبة ببطاقة نظام آدهار، وهو ما يسهل الوصول إلى المزايا التي تقدمها الدولة. وفيما بعد تم استخدام النظام في العديد من الأنشطة، من الالتحاق بالمدارس إلى دخول المستشفيات، وسرعان ما استفادت الشركات الخاصة من هذه "الحزمة التكنولوجية" العامة في الهند. (ثورنهيل، 2022)

ويزيد عدد المسجلين بنظام آدهار عن 1,2 مليار شخص، في حين يقترب عدد إجمالي المعاملات التي تتم من خلاله إلى 18 مليار معاملة. والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول 3: الهند الرقمية

التغطية	البرامج الوطنية
توصيل 250 000 مجموعة قرى بالألياف البصرية (حوالي 600 000 قرية)	الشبكة الوطنية للألياف البصرية (BharatNet)
	التسجيل في نظام الهوية الرقمية (Aadhaar)
1 204 566 153	إجمالي العدد في نظام Aadhaar
17 888 841 942	إجمالي المعاملات في نظام Aadhaar
	الشمول المالي الرقمي (Jandhan)
313 مليون	عدد الحسابات المصرفية التي فُتحت
236 مليون	عدد بطاقات السحب الصادرة بالروبية

المصدر: مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018.

2.2.3 قوة صناعة البرمجيات

تساهم الهند بنسبة كبيرة في صناعة البرمجيات العالمية، نظرا لامتلاكها قطاع قوي لتكنولوجيا المعلومات وقاعدة قوية من الخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات. إذ بلغ حجم السوق العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات (باستثناء العتاد) 1,2 تريليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017، في حين زاد حجم سوق توفير الموارد للعالم بمقدار 1,7 مرة ليصل إلى 178 مليار دولار أمريكي. كما ظلت الهند الوجهة الأولى في العالم لتوفير الموارد، حيث بلغت حصتها 55 في المائة. وأنشأت الشركات

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

الهندية لتكنولوجيا المعلومات والخدمات أكثر من 1000 مركز عالمي للتوزيع في أكثر من 200 مدينة حول العالم.

وتصدر الهند القائمة بأعلى نسبة من المواهب الرقمية في البلد وقدرها 76% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 56% ومن المرجح أن يتضاعف حجم صناعة الإنترنت في الهند، إذ تتوقع شركات التكنولوجيا الهندية أن الاقتصاد الرقمي في الهند لديه الإمكانيات التي تجعل حجمه يصل إلى 4 تريليونات دولار أمريكي بحلول عام 2022. (مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018)

3.2.3 انتشار الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية :

يوجد في الهند حالياً أكثر من 600 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وهذا العدد في تزايد كبير نتيجة المبادرات المختلفة التي تنفذها الحكومة، والتسهيلات المناسبة التي تتيحها الهيئات التنظيمية والبنوك. وقدمت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية منتجات وخدمات مبتكرة في السنوات القليلة الماضية مثل الحوافز الإلكترونية والإقراض والتأمين من خلال الابتكار التكنولوجي. وقد وصل حجم سوق البرمجيات الهندية في مجال التكنولوجيا المالية إلى 1,2 مليار دولار أمريكي سنة 2016. (مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018)

3.3 أبرز مبادرات تعزيز الشمول المالي في الهند:

تتمثل أهم المبادرات التي قامت بها الهند من أجل تعزيز الشمول المالي في:

1.3.3 وضع الاستراتيجية الوطنية الهندية للشمول المالي: (NSFI)

أصدر بنك الاحتياطي الهندي (RBI) الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2019-2024 في شهر جوان 2017، والتي حدد من خلالها ستة أهداف استراتيجية وطنية للشمول المالي والتي يتعين تحقيقها في أجل أقصاه مارس 2024 وهي: (The Reserve Bank of India (BRI), 2019)

✓ النفاذ العالمي إلى الخدمات المالية؛

✓ تقديم باقة أساسية من الخدمات المالية؛

✓ تحسين سبل العيش وتنمية المهارات؛

✓ التعليم ومحو الأمية المالية؛

✓ حماية العملاء ومعالجة المظالم؛

✓ التنسيق الفعال .

2.3.3 استحداث واجهة المدفوعات الموحدة:

تم استحداث نظام واجهة المدفوعات الموحدة في عام 2016، وتلا ذلك صدمة مبادرة سحب العملة من التداول قرب نهاية العام نفسه، عندما تم سحب أوراق البنكنوت ذات الفئات الكبيرة من التداول.

وتعد واجهة المدفوعات الموحدة بمثابة استجابة لمجموعة كبيرة من القواعد والأعمال الورقية اللازمة لعمليات الدفع في البلاد. وكان الهدف منها هو جعل التحويلات أسهل وأكثر أماناً من خلال السماح باستخدام الأفراد ومنشآت الأعمال على السواء لحسابات مصرفية متعددة على نفس منصات الأجهزة المحمولة. وسرعان ما بلغت هذه الواجهة مرحلة النضج.

وتعود نشأة شبكة واجهة المدفوعات الموحدة إلى تاريخ أبعد من ذلك، وهو عام 2006، عندما قام بنك الاحتياطي الهندي واتحاد البنوك الهندية بإنشاء مؤسسة المدفوعات الوطنية في الهند. وكان الهدف من إنشائها هو أن تكون مؤسسة شاملة لرقمنة مدفوعات التجزئة، وقد تم تأسيسها كشركة غير هادفة للربح تهدف إلى توفير سلعة عامة لمواطني الهند. ويعتبر بنك الاحتياطي الهندي إحدى ركائز شبكة المدفوعات الرقمية المتنامية في البلاد، كما يعطي درسا في التعاون بين البنك مركزي والشركات الخاصة.

وقد ارتفع حجم المدفوعات الرقمية في الهند بمعدل سنوي متوسط بلغ 50% تقريبا خلال السنوات الخمس الماضية. ورغم أن هذا المعدل في حد ذاته يعد من أسرع معدلات النمو في العالم، فقد حقق نظام المدفوعات اللحظية عبر الأجهزة المحمولة الذي أطلقته الهند باسم "واجهة المدفوعات الموحدة" معدل نمو أسرع - حوالي 160% سنويا. وزاد عدد المعاملات بأكثر من الضعف عن العام السابق ليصل إلى 5,86 مليار معاملة في جوان، حيث قفز عدد البنوك المشاركة بنسبة 44% ليصل إلى 330 بنكا. وقد تضاعفت القيم تقريبا في الفترة نفسها، بالإضافة إلى ذلك، استحدث بنك الاحتياطي الهندي في مارس واجهة مدفوعات موحدة للهواتف المميزة (الأجهزة القديمة المزودة بأزرار بدلا من الشاشات التي تعمل باللمس) يمكنها ربط 400 مليون مستخدم في المناطق الريفية البعيدة . (كيرنر و ماثيو، 2022)

واليوم يعد نظام واجهة المدفوعات الموحدة نظاما مجانيا تقريبا بالنسبة للمستهلكين في الهند، كما تقدم الحكومة حوافز للتجار للترويج لإجراء المدفوعات باستخدام هذا النظام.

3.3.3 الاعتماد على المعاملات غير النقدية:

استطاعت الهند إزالة ما نسبته 86% من العملة الورقية من التداول بفضل توفر شبكة من الصناعات الرقمية الموازية لبعضها «ابتداء من الخدمات المالية الالكترونية، والبنية، والتوصيل»، وهذه الشبكة جعلت الهند ثالث أقوى نظام اقتصادي رقمي في العالم. وقامت الشبكة على قوتين: الجهود الحكومية للتحويل إلى اقتصاد رقمي، وتزايد أعداد المؤسسات التعليمية التقنية التي تمد الصناعة بعشرات الملايين من الموهوبين سنويا. (المرحبي، 2018)

ومن المتوقع أن يرتفع عدد مستخدمي المدفوعات الرقمية بواقع ثلاثة أضعاف في غضون خمس سنوات ليصل إلى 750 مليون مستخدم، كما يمكن أن يتضاعف عدد المستخدمين التجار إلى 100 مليون مستخدم. حيث يعمل البنك المركزي على إيجاد بيئة متنوعة لنظم الدفع، منها نظام RuPay، وهو مصدر لبطاقات الخصم والانتماء يمتلك حصة سوقية كبيرة، وشبكة التحويلات المالية الوطنية من خلال ماكينات الصرف الآلي، ونظام

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

للدفع باستخدام برنامج الهوية الوطنية لتوصيل الخدمات المصرفية إلى المناطق التي تعاني من نقص في هذه الخدمات. وفي الوقت نفسه، يدرس بنك الاحتياطي الهندي إصدار عملة رقمية (CBDC) يتم تصميمها لتحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في الاستقرار المالي وفعالية عمليات الصرف والمدفوعات. (كيرنر و ماثيو، 2022)

4.3.3 ربط الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإنترنت :

يساعد التواجد على الإنترنت الشركات الصغيرة والمتوسطة على زيادة إيراداتها بنسبة 51% وأرباحها بنسبة 49% مقارنة بالشركات غير المتواجدة على الإنترنت. لذلك بدأت برامج القطاع الخاص الكبيرة لربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإنترنت خاصة وأنه يوجد في الهند أكثر من 51 مليون شركة صغيرة ومتوسطة، منها 10 ملايين فقط لديها إمكانية استخدام التكنولوجيا. كما توظف هذه الشركات حوالي 106 مليون شخص، أي 40% من القوى العاملة في الهند، حيث تحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي. كما تشكل 40% من إجمالي الصادرات.

ويتوقع أن يكون قطاع الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة رابع أكبر قطاع تدعمه الصناعة المالية في السنوات الخمس القادمة بعد الأعمال المصرفية للأفراد، والمدفوعات، وإدارة الاستثمار/الثروة. (مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018)

4.3 تحديات الشمول المالي في الهند:

على الرغم من التحسن المسجل في مؤشرات الشمول المالي في الهند بفضل المبادرات العديدة التي قامت بها والأسس الرقمية التي هيأت لها ذلك. إلا أنه لا تزال هناك العديد من التحديات التي يجب التغلب عليها في الأجل القصير بغية تحقيق الشمول المالي الكامل والتي يمكن حصرها في الآتي:

✓ وجود العديد من الحسابات المصرفية الخاملة، التي لم تشهد معاملات مصرفية فعلية، والتي تتكدس من جرائها المؤسسات المصرفية تكاليف تشغيلية ضخمة. حيث قدرت سنة 2017 نسبة الحسابات الخاملة لدى المؤسسات المالية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة 38,7%. (WORLD BANK GROUP, 2018)

✓ تباين في تصنيف الولايات من حيث مؤشر الشمول المالي IFI ، فوفقا للبنك الاحتياطي الهندي، فقد وصلت كيرالا، ماهاراشترا وكارنتاكا إلى مستويات عالية من الشمول المالي ($IFI > 0.5$) ، بينما حققت تاميل نادو، بنجاب، اندرا براديش، هيماشال براديش، سيكيم وهاريانا مستويات متوسطة من الشمول المالي ما بين 0.3 و 0.5، أما باقي الولايات فقد صنفن على انها ولايات منخفضة الشمول المالي (أقل من 0.3). (DRABOO, 2020)

✓ عدم توفر المنتجات المالية المناسبة لذوي الدخل المنخفضة لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف التكنولوجيا المطلوبة للوصول إلى الخدمات الرقمية.

✓ هيمنة الاقتصاد النقدي بشدة داخل البلد، إذ كشفت البيانات الواردة من بنك الاحتياطي الهندي أن تداول النقد قد زاد في عام 2018 بعد إلغاء التداول. كما كشف تقرير منظمة العمل الدولية ILO سنة 2018 بأن 81% من اليد العاملة في الهند تنشط في القطاع غير الرسمي. وهذا القطاع يعتمد كثيرا على المعاملات النقدية وهو ما يشكل عائقا أمام الشمول المالي الرقمي . (DRABOO, 2020)

4. الشمول المالي في الجزائر:

حرصت الجزائر في الآونة الأخيرة على توسيع دائرة الشمول المالي، لضمان نفاذ آمن ومستدام لكافة المواطنين، إلا أن التقدم المحرز لم يكن بقدر التطلعات.

1.4 واقع الشمول المالي في الجزائر:

تظهر مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ضعف مستوياته، إذ قدرت نسبة من يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة، 33,3% سنة 2011، وارتفعت لتصل إلى 44,1% فقط سنة 2021، حيث يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات دلالة على مستويات الشمول المالي داخل البلد. أما إذا نظرنا إلى باقي المؤشرات والمتعلقة بنسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة، فنجدها قد ارتفعت من 4,3% سنة 2011 لتصل إلى 16,0% سنة 2021. وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي لهذه النسبة والتمثل في 30,8% سنة 2021، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بتلك المحققة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والمقدرة ب 11,6% سنة 2021. أما مؤشر نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة فقد وصلت إلى 3,8% سنة 2011، وهي نسبة جد ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي 29,2%، أو بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي سجلت نسبة 11,3% سنة 2011. وتبقى نسبة القيام بمدفوعات رقمية أو الحصول عليها في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة هي التي حققت فيها الجزائر النتائج الأفضل إذ قدرت ب 33,7% سنة 2021، وهي نسبة مقبولة إذا ما قورنت بمتوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 40,2% سنة 2021، ولكنها تبقى ضعيفة مقارنة بالمتوسط العالمي 64,1% أو تلك المسجلة في الاقتصاديات المتقدمة 94,6%. والجدول أدناه يبين تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر للفترة 2011 - 2021.

جدول 4: تطور مؤشرات استخدام الخدمات المالية في الجزائر

السنة	2011	2014	2017	2021
نسبة ملكية حسابات لدى مؤسسات مالية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	33,3	50,5	42,8	44,1
نسبة الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة	4,3	13,8	11,4	16,0

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

3,8	5,0	2,2	1,5	نسبة الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة
33,7	26,0	25,4	-	نسبة القيام بمدفوعات رقمية أو الحصول عليها في السنة الماضية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة

Source : WORLD BANK GROUP, 2012, 2015, 2018, 2022

كذلك نسجل ضعف الانتشار المصرفي في الجزائر، والذي ينجم عنه عدم إتاحة الخدمة للعملاء في جميع المناطق وخاصة الريفية منها، مما يمنع الوصول إلى الخدمات المالية، سواء من حيث عدد فروع البنوك التجارية أو عدد ماكينات الصراف الآلي بالنسبة لكل 100 ألف بالغ، كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول 5: تطور مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية في الجزائر

السنة	2011	2014	2017	2020
فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ	5,18	5,21	5,22	5,26
ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	6,1	7,61	9,13	8,9

المصدر: البنك الدولي، 2022 .

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بجودة الخدمات المالية المقدمة، فنجدها هي الأخرى تتسم بالضعف، فإذا ما أخذنا مؤشر سعر فائدة الإقراض، فقد ظلت نسبته ثابتة 8% منذ 2004 إلى غاية 2021، (البنك الدولي، 2022) وهي نسبة مرتفعة خاصة إذا ما أضفنا لها نسبة العمولة ورسوم التأمين المرتفعة. كذلك تتسم عملية الاقتراض من البنوك بتعدد الإجراءات ويغلب عليها استعمال اللغة الفرنسية في معظم المعاملات، لذلك تتجه السلوكيات المالية إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء، والتي كانت نسبتها 13,2% سنة 2014 وارتفعت إلى 18,6% سنة 2017، لتصل إلى 30,5% سنة 2021 . (WORLD BANK GROUP, 2015. 2018. 2022)

2.4 المبادرات الوطنية لتعزيز الشمول المالي:

من أجل ترقية الشمول المالي في الجزائر، فقد قامت الدولة بعدة مبادرات تحت اشراف بنك الجزائر، نذكر أهمها فيما يلي: (بنك الجزائر، 2020)

- ✓ إصدار لوائح تنظيمية من طرف بنك الجزائر بهدف تعزيز الشمول المالي وتعميقه، وأهمها تلك المؤرخة في 15 مارس 2020 والتي كرست المعاملات الإسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني من خلال فتح نوافذ للتمويل الإسلامي والتي تستجيب لمطالب شريحة كبيرة من المتعاملين.
- ✓ تشجيع استعمال المنتجات الرقمية، حيث أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظاما ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكترونية،...)
- ✓ المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ القيام بحملات ترويجية وتحسيسية للتعريف بمختلف المنتجات البنكية، خاصة المتعلقة بالتقنيات الجديدة والابتكارات المالية المتاحة.

3.4 الدروس المستفادة من التجربة الهندية:

- من بين الدروس الممكن الاستفادة منها والأخذ بها من التجربة الهندية في مجال الشمول المالي ما يلي:
- ✓ استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق الشمول المالي مع إدارة المخاطر ذات الصلة. خاصة وأن هناك تحسن في مؤشرات شبكة الانترنت في الجزائر، إذ بلغ طول الألياف البصرية 172000 كلم في السداسي الأول لسنة 2019، ووصل إلى 181202 كلم في السداسي الأول لسنة 2020. كما بلغ عرض نطاق الانترنت الدولية 16343 جيجابايت/ الثانية في السداسي الأول لسنة 2020، أي بزيادة قدرها 78% مقارنة بسنة 2019. ووصل عدد اشتراكات الانترنت الثابت في السداسي الأول لعام 2020 إلى 3 673 926 مشترك بزيادة قدرها 2,6% عن سنة 2019. حيث تتركز هذه الاشتراكات عند سرعة التدفق مابين 2 ميغابايت و 10 ميغابايت بنسبة 67,13%، بينما تمثل الاشتراكات التي تفوق سرعة تدفقها 10 ميغابايت 32,71%. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2020)
 - ✓ الاستفادة من الاستعمال الواسع للهواتف المحمولة لجلب جميع الأشخاص ضمن نطاق وصول الخدمات المالية. وهذا يتطلب سرية البيانات ووسائل موثوقة للتحقق من هوية الأشخاص والأمن من القرصنة والمحتالين وحلول تجعل من عمليات السداد الإلكترونية جذابة لصغار التجار وعملائهم. خاصة وأن عدد الاشتراكات في شبكة الهاتف النقال في الجزائر. وصلت إلى 44.411.730 مشترك في السداسي الأول لسنة 2020، وبذلك بلغت كثافة الهاتف النقال 101,07%، كما تغطي شبكة الهاتف المحمول للجيلين الثاني والثالث تقريبا كامل السكان، لكن نسبة التغطية للجيل الرابع قدرت فقط بـ 53,63% سنة 2019. كما وصل عدد اشتراكات انترنت الهاتف النقال (3G+4G) سنة 2020 لإجمالي المتعاملين إلى 36.967.783 وبذلك بلغت كثافة انترنت الهاتف النقال 83,44%. (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2020)
 - ✓ تشجيع العمل بالهويات الرقمية والتي تسهل من مسألة فتح الحسابات.
 - ✓ تشجيع رقمنة المدفوعات النقدية وتوظيف نظم الدفع والتقنيات الحديثة في تعزيز الشمول المالي.
 - ✓ توسيع نطاق شمول المالي الرقمي والذي يتطلب رخص تكلفة خدمات الهاتف المحمول والحصول على خدمات الإنترنت بأسعار ميسورة، مع وجود حماية للمستهلكين، ولوائح تنظيمية مستقرة لتعزيز الممارسات الآمنة والنزيهة التي تزيد الثقة بالنظام المالي.
 - ✓ تعزيز الثقافة المالية للمواطنين وتعزيز قدراتهم المالية.

5. الخاتمة:

مما سبق يتضح جليا الدور الكبير للشمول المالي في دعم نفاذ جميع المواطنين إلى الخدمات والمنتجات المالية بما يساهم في زيادة فرص الاستثمار، وتمكين الفئات المهمشة وتعزيز المساواة بين الجنسين وإيجاد فرص

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

جديدة للتوظيف وتخفيض مستوى البطالة، وتحسين جودة حياة المواطنين. وتمكين الدول بذلك من التحرك باتجاه النمو الشامل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حيث تم من خلال هذه الدراسة الوصول إلى النتائج التالية:

✓ تمكنت الهند بفضل الانتشار الواسع لاستخدام أجهزة الهاتف المحمول وتطور التقنيات المالية وأنظمة الدفع الإلكتروني الاقتراب من تحقيق الشمول المالي الكامل، في ظل ارتفاع نسبة الشمول المالي من 35% فقط من البالغين في عام 2011 إلى ما يفوق 77% في عام 2021. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ إن نجاح التجربة الهندية يعزى بشكل كبير إلى اتجاه الحكومة في عام 2009 إلى تبني مشروع الهوية البيومترية "آدهار"، والتي كانت وراء زيادة الحسابات المصرفية بصورة كبيرة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ ضعف مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، سواء من حيث مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية، أو مؤشرات الاستخدام، أو مؤشرات الجودة. والتي يمكن تحسينها من خلال تطوير التقنيات المالية والمصرفية الإلكترونية وأنظمة الدفع الإلكتروني في ظل الانتشار الواسع لأجهزة الهاتف المحمول لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية مثل ما قامت به الهند. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ هناك مجموعة من الفرص التي تسهم بشكل كبير في النهوض بالشمول المالي في الجزائر، لاسيما ارتفاع مستوى الوصول إلى شبكة الانترنت.

✓ يمكن لمكاتب البريد أن تلعب دورا مهما في توفير الخدمات المالية لشرائح واسعة من السكان.

لذلك يتعين على الجزائر العمل على:

✓ تطوير البنية التحتية المالية وبخاصة في المناطق الريفية.

✓ إتاحة خدمات ومنتجات مالية تتوافق مع احتياجات كافة فئات المجتمع.

✓ توسيع دور الصيرفة الإسلامية لما لها من استحسان وقبول كبير لدى المواطنين.

✓ تحديد دقيق لمبادرات الشمول المالي والفئات المستهدفة منها لضمان نجاحها.

✓ تعزيز التنقيف المالي لدى شرائح المجتمع المختلفة.

6.المراجع

The Reserve Bank of India (BRI). (2019). *National Strategy for Financial Inclusion 2019-2024*.

DRABOO, S. (2020, 04 25). Financial Inclusion and Digital India : A Critical Assessment. *Economic and Political WEEKLY*.

Global partnership for financial inclusion. (2016). *G20 FINANCIAL INCLUSION INDICATORS*. China.

India Brand Equity Foundation. (2022, 11 25). *PROMOTING FINANCIAL INCLUSION THROUGH POLICIES*. Récupéré sur Ministry of Commerce and Industry, Government of India: <https://www.ibef.org/blogs/promoting-financial-inclusion-through-policies>

WORLD BANK GROUP. (2015. 2018. 2022). *Global Findex Database, The Little Data Book on Financial Inclusion*. Washington.

WORLD BANK GROUP. (2018). *Global Findex Database, The Little Data Book on Financial Inclusion*. Washington.

البنك الدولي. (19 11, 2022). الشمول المالي: الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء. تم الاسترداد من <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview#1>

البنك الدولي. (5 12, 2022). بيانات البنك الدولي. تم الاسترداد من [/https://data.albankaldawli.org/indicator](https://data.albankaldawli.org/indicator)

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

بنك الجزائر. (2020). بيان بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي 27 أفريل. الجزائر.

جون ثورنهيل. (7 12, 2022). نظام الهوية الشامل في الهند يحمل تحذيرات لبقية العالم. تم الاسترداد من https://www.aleqt.com/2021/11/16/article_2211536.html الاقتصادية:

جيف كيرنر، و آشليين ماثيو. (09, 2022). الهند تتبنى النقود الالكترونية المحمولة. مجلة التمويل والتنمية.

حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

حنان المرحبي. (15 12, 2018). الهند وملامح الاقتصاد الرقمي. صحيفة مكة. تم الاسترداد من <https://makkahnewspaper.com>

مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات. (2018). فرصة لإنشاء مكتب ومركز للابتكار التكنولوجي للاتحاد لمنطقة جنوب آسيا في الهند. جنيف.

تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء مبادرات التجربة الهندية في الشمول المالي

مجموعة البنك الدولي. (2018). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017: قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية.

مفتاح غزال، و مراد بركات. (2020, 03 30). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، صفحة 49.

نغم حسين نعمة، و أحمد نوري حسن مطر. (2018). الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس.

وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2020). تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر. الجزائر.